14 أكتوبر
14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
تأسست في عدن بتاريخ 19 يناير 1968م

رئيس مجلس الإدارة - رئيس التحرير
محمد هشام باشراحيل

718188808 ■ ايميل المؤسسة والصحيفة 14october1968@gmail. com ■ ايميل الإعلانات Adv. 14october1968@gmail com

الخميس والجمعة 6-7 اغسطس 2026 م الموافق 23-24 صفر 1448 هـ - العدد 18190 - السنة 58 - رقم الإيداع 2 - 8 صفحات - 200 ريال

14 أكتوبر 14 OCTOBER
يومية - سياسية - عامة
مؤسسة 14 أكتوبر للصحافة والطباعة والنشر

الريادة والتميز في مجال الطباعة والأعمال التجارية

خدماتنا : • طباعة الكتب • تجليد الكتب • طباعة المجلات والصحف • طباعة المفكرات والتقويم • طباعة كافة الفواتير والسندات والسجلات • طباعة الأعمال الفنية • أعمال النشر خدمات التسويق • خدمات التوزيع • التصميم والتنسيق • طباعة كافة المطبوعات الورقية.

الموقع الإلكتروني لمؤسسة 14 أكتوبر
www.14october.com

برعاية رئيس الوزراء

شيخ يدشن العرس الجماعي الأول لـ(200) شاب من أبناء العاصمة عدن

عدن / خاص:

دشّن وزير الدولة، محافظ العاصمة عدن، عبد الرحمن شيخ، فعاليات العرس الجماعي الأول بالعاصمة عدن، الذي يُقام برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور شايع محسن الزنداني، وبدعم من السلطة المحلية في العاصمة عدن.

وبدأت فعاليات الحفل، الذي احتضنته قاعة كورال، بتلاوة آيات من الذكر الحكيم، أعقبها الترحيب بالحضور، ثم زفاف 20 عريسًا ضمن المرحلة الأولى من المبادرة التي تستهدف تزويج 200 شاب من أبناء العاصمة عدن، بواقع 20 عريسًا من كل مديرية، و40 عريسًا من أبناء الشهداء وذوي الاحتياجات الخاصة، في إطار جهود السلطة المحلية الرامية إلى دعم الشباب وتخفيف الأعباء المعيشية عنهم.

وألقى المحافظ عبد الرحمن شيخ كلمة أكد فيها أن السلطة المحلية تولي فئة الشباب اهتمامًا كبيرًا، وتحرص على إدراج مشروع الزواج الجماعي ضمن برامجها الاجتماعية السنوية، لما يمثله من مبادرة إنسانية تسهم في مساندة الشباب المقبلين على الزواج، وتعزيز قيم التكافل والتعاون بين أفراد المجتمع.

وأشار المحافظ إلى أن هذه المبادرة تأتي في إطار الاهتمام بتحقيق الاستقرار الأسري وتشجيع الشباب على بناء أسر مستقرة، مثمنًا جميع الجهود التي أسهمت في الإعداد والتنظيم والتحضير للوصول إلى هذا الحفل والمناسبة الطيبة، وما تحمله من أجواء فرح يعيشها الجميع اليوم في مديرية صيرة، والتي ستشهدها عموم المديريات تباعًا.

ولفت المحافظ عبد الرحمن شيخ إلى أن العاصمة عدن تمضي نحو عهد جديد عنوانه التسامح والإخاء، داعيًا الجميع إلى تحييد عدن عن الصراعات، والوقوف إلى جانب التكافل الاجتماعي والبناء والتنمية.

وعقب مراسيم التدشين، قدّم المحافظ شيخ، بمعية الوزراء الحاضرين ومدير أمن عدن، هدايا رمزية وعقودًا من الفل للعرسان، متمنين لهم حياة زوجية سعيدة ومستقرة.

كما شهدت الفعالية عددًا من الفقرات الاحتفالية والاستعراضية التي أضفت أجواءً من البهجة والفرح، وسط تفاعل كبير من الحاضرين.

ويُعد العرس الجماعي الأول الذي تقيمه السلطة المحلية بالعاصمة عدن إحدى المبادرات المجتمعية الهادفة إلى دعم الشباب، وترسيخ قيم التكافل الاجتماعي، والإسهام في تخفيف الأعباء الاقتصادية عن الأسر، بما يعزز الاستقرار الاجتماعي في العاصمة.

حضر الحفل وزير الشباب والرياضة نايف البكري، ووزير الكهرباء والطاقة المهندس عدنان الكاف، ووزير الشؤون الاجتماعية والعمل مختار اليافعي، ومدير أمن العاصمة عدن اللواء مطهر الشعيبي، وعدد من وكلاء المحافظة ومديري العموم والشخصيات الاجتماعية وأهالي العرسان.

تعز.. لجنة تنظيم الأسواق تنهي المرحلة الأولى من إزالة العشوائيات

تعز/ خاص:

شهدت شوارع مدينة تعز تحسنًا ملموسًا في الحركة المرورية وإعادة المظهر الحضاري، عقب نجاح المرحلة الأولى من حملة تنظيم الأسواق وإزالة العشوائيات، المقرة وفقا لتوجيهات محافظ المحافظة نبيل شمسان ومتابعته المستمرة.

وأكد وكيل محافظة تعز لشؤون التنمية عارف جامل، خلال نزوله الميداني أمس، أن الحملة جاءت تنفيذا لتعليمات قيادة السلطة المحلية للحد من العشوائيات وإزالة البسطات المخالفة من الشوارع الرئيسية. وأوضح جامل أن الحملة حققت نتائج ملموسة في تنظيم الشوارع وتخفيف الازدحام المروري، حيث شملت جولة الأخوة مرورًا بمنطقة المركزي وشارع جمال وصولا إلى بير باشا، وذلك عقب انتهاء مهلة الأسبوع الممنوحة للمخالفين لإزالة البسطات وأسواق القات العشوائية.

وأشار إلى أن الخطة الميدانية المستمرة تشمل رفع كافة العربات والبسطات من الشوارع والأرصفة لتسهيل حركة المواطنين والمركبات، والحفاظ على النظام العام، مؤكدا أن الحملة ستتواصل لتشمل مناطق باب موسى، وصينة، والتحرير الأعلى، والتحرير الأسفل.

وأضاف وكيل المحافظة أنه تم توفير مواقع بديلة للباعة والمفرشين، لافتا إلى أن مسؤولية منع عودة المخالفات إلى الشوارع الرئيسية تقع على عاتق مديري عموم مديريتي المظفر والقاهرة عبر المتابعة الميدانية اليومية والتنسيق الأمني المباشر.

مناشدة إلى القيادة السياسية: ما مصير موظفي 2026؟

في بداية عام ٢٠٢٦ تهللت القلوب سعادة وبهجة، وذرفت الدموع بعد فرحة عارمة من سني الجحود والخذلان لخريجين شملهم الطي والنسيان في التوظيف، واستبشر الآلاف بنزول أسمائهم في كشوفات توظيف الخدمة المدنية في بداية عام ٢٠٢٦، بعد سنين عجاف شداد تعدت للبعض على تخرجهم من ٢٠ إلى ٣٠ سنة من الإقصاء والتهميش في عدم توظيفهم، رغم عملهم لسنوات كثيرة (من ١٥ إلى ٢٠ سنة) في عدد من مرافق الدولة، وعندما كتب الله تعالى لهم الفرحة في التوظيف دون وساطة ومحسوبية هنا تأتي الرياح بما لا تشتهي السفن، ودون التطرق إلى الصراعات السياسة على الساحة الوطنية، صدر قرار وقف البت في تفعيل قرار الخدمة المدنية لتوظيف ٢٠٢٦، على الرغم من سقوط أسماء كثيرة مستحقة للتوظيف تعدى تخرجهم العقدين من الزمن وهم مازالوا يمارسون مهام عملهم في شتى مرافق الدولة.

من هنا أناشد القيادة السياسية ممثلة برئيس مجلس القيادة الرئاسي الدكتور رشاد العليمي، ورئيس مجلس الوزراء الدكتور شائع محسن الزنداني، ووزير الخدمة المدنية والتأمينات سالم ثابت العولقي، ووزير المالية مروان فرج بن غانم، بسرعة الاطلاع والتنفيذ في كشوفات توظيف ٢٠٢٦، مع إلحاق أسماء مستحقة سقطت من الكشوفات، وكذلك توظيف متعاقدي المؤسسات الإعلامية من متعاقدي قناة عدن وصحيفة ١٤ أكتوبر ووكالة الأنباء اليمنية سبأ، ومتعاقدي التربية والتعليم، والعديد من متعاقدي مرافق الدولة ممن تجاوز تعاقدهم ١٠ و١٥ سنة، وإعادة الأمل لمن أفنوا شبابهم وجهدهم في خدمة وطنهم لسنوات عديدة وطالهم الخذلان والجحود.

وفي الأخير نقول: بالحب والوفاء والسواعد تبنى الأمم والأوطان.. ولنا في الله تعالى ظنا لا يخيب وأملا كبيرا، وفيكم أيضا يا قيادتنا السياسية، ونشد على أيديكم إنصاف وإحقاق الحق وجبر القلوب التي قد أنهكتها محن الحروب وصعاب الحياة، لترسموا بسمة وبهجة في محيا الناس وأسرهم، وحفظكم الله وسدد خطاكم لما فيه خير العباد والبلاد.

سهير محمد

يوميات

اليمن.. القضية التي تتأرجح بين الهامش ومركز الصراع

يكتبها / ياسين سعيد نعمان

1 - في هذا الوقت الذي يضج بالإقليم على إيقاع الحروب، وتتداخل مع ضجيج المبادرات الدبلوماسية ووعود الوسطاء، وصراخ المنكوبين، تبدو القضية اليمنية وكأنها فقدت جاذبيتها، وتحولت إلى نقطة تائهة في فضاء إقليمي مضطرب، تتقاذفها حسابات القوى أكثر مما تحكمها مقتضيات العدالة أو استحقاقات السلام.

2 - لم تعد مكانة اليمن في أجندة المجتمع الدولي تُقاس بحجم المأساة الإنسانية التي يعيشها شعبه، وإنما بخطورة التهديد الذي يمثله استمرار الحرب على استقرار المنطقة، ولذلك لا بأس أن تبقى في حالة لا سلم ولا حرب رغم ما نتج عن هذا الوضع من مأساة وما صحبه من كوارث.

3 - كلما تصاعدت أزمات الشرق الأوسط وتعددت بؤر التوتر فيه، تراجع الملف اليمني إلى هامش الاهتمام، لا لأن أسبابه قد زالت، بل لأن أولويات الفاعلين الدوليين والإقليميين انتقلت إلى ساحات أخرى أكثر إلحاحًا في نظرهم.

4 - قد لا يكون هذا التراجع قاعدة مطلقة. فالقضية اليمنية تستعيد حضورها متى ما تطلب الأمر من الحوثي أن يقوم بمهمة عسكرية في المشهد الإقليمي كأداة لتنفيذ سياسات تتجاوز حدود اليمن لصالح المشروع الايراني. ففي هذه الحالة، لا يعود الاهتمام الدولي نابعًا من الحرص على إنهاء الحرب أو تخفيف معاناة اليمنيين، بل من انعكاسات الدور الذي تؤديه الجماعة على أمن الملاحة الدولية، واستقرار أسواق الطاقة، وتوازنات النفوذ في الشرق الأوسط.

5 - من هنا، يمكن القول إن الوزن السياسي للقضية اليمنية لم يعد يُقاس بذاتها، وإنما بات دالة في حجم الدور الذي يُسند إلى الحوثيين ضمن الاستراتيجية الإقليمية لإيران.

6 - وكلما اتسع هذا الدور وارتبط بملفات إقليمية أكثر حساسية، ارتفعت أهمية اليمن في حسابات القوى الدولية، وكلما انكمش أو تراجع، عادت القضية اليمنية إلى الهامش، رغم أن جذور الأزمة الداخلية تبقى على حالها، بل تزداد تعقيدًا.

7 - وهذه المفارقة تكشف إحدى أكثر الحقائق قسوة في المشهد اليمني؛ فاليمن لا يغيب عن الاهتمام الدولي لأنه اقترب من السلام، ولا يحضر لأنه بات أقرب إلى الحل، وإنما يتقدم أو يتراجع في سلم الأولويات تبعًا لموقعه في صراعات الآخرين.

8 - وبين هذين الحدين، يبقى الشعب اليمني هو الخاسر الأكبر، فيما تستمر قضيته في الدوران داخل فلك التجاذبات الإقليمية، بدل أن تكون قضية وطن يبحث عن دولة، وشعب يتطلع إلى الأمن والاستقرار والتنمية.

ساحل اليمن الغربي: العقدة الحاكمة لأمن البحر الأحمر واستكمال استعادة الدولة اليمنية

السفير د. محمد قباطي

أعادت التطورات التي شهدها البحر الأحمر خلال العامين الماضيين طرح أسئلة جوهرية حول طبيعة الأمن الإقليمي ومصادر التهديد التي تواجهه. وقد انصبت الجهود الدولية والإقليمية على حماية الملاحة البحرية وتأمين التجارة العالمية واحتواء الهجمات على السفن. وعلى أهمية هذه الإجراءات، فقد انصبت أساسًا على إدارة نتائج الأزمة أكثر من معالجة أسبابها.

غير أن النظر إلى البحر الأحمر بوصفه ساحة بحرية مستقلة يظل قاصرًا عن تفسير طبيعة الصراع. فما يحدث في الممرات البحرية ليس سوى انعكاس لميزان القوى القائم على اليابسة، وتحديدًا على الساحل الغربي لليمن.

وينطلق هذا المقال من أطروحة رئيسية مفادها أن الساحل الغربي لليمن يمثل العقدة الحاكمة التي تتقاطع عندها قضيتان تبدوان منفصلتين، بينما هما في الحقيقة وجهان لمسألة استراتيجية واحدة: أمن البحر الأحمر واستكمال استعادة الدولة اليمنية. فاستعادة سيطرة الدولة الشرعية على هذا الساحل لا تعني فقط إزالة المصدر الجغرافي الذي تنطلق منه التهديدات البحرية، بل تعني أيضًا إعادة تشكيل ميزان القوى داخل اليمن، بما يفتح الطريق أمام استكمال بسط سلطة الدولة على كامل أراضيها.

ومن هذا المنطلق، يجادل المقال بأن الانتقال من سياسة الاحتواء إلى استعادة زمام المبادرة الاستراتيجية لا يتحقق بتكثيف الإجراءات البحرية وحدها، بل بإعادة توجيه الاهتمام إلى الجغرافيا التي تتولد منها عناصر القوة.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا المقال يمثل صيغة عربية منقحة ومحدثة لمقال نُشر باللغة الإنجليزية في مجلة EURASIA REVIEW بتاريخ 3 أغسطس 2026، وقد أعيدت صياغته بما يراعي السياق العربي، مع إضافة تحليلات وإضاءات جديدة لم تتضمنها النسخة الإنجليزية.

الاحتواء وحده لم يعد كافيًا

أثبتت السنوات الماضية أن سياسات الاحتواء كانت ضرورية للحد من آثار التصعيد وحماية حركة الملاحة الدولية. غير أن نجاحها في إدارة الأزمة لا يعني أنها عالجت أسبابها. فالاحتواء يحد من آثار التهديد، لكنه لا يزيل البيئة الجغرافية والسياسية التي تسمح بإعادة إنتاجه.

ومن هنا يبرز الفارق بين الاحتواء واستعادة زمام المبادرة الاستراتيجية. فالاحتواء يركز على التعامل مع نتائج الخطر، بينما تستهدف المبادرة تغيير الظروف التي تمنحه القدرة على الاستمرار. ولا يعني ذلك الاستغناء عن الوسائل العسكرية والبحرية، بل توظيفها ضمن رؤية أشمل تعالج جذور المشكلة، لا مظاهرها.

وفي الحالة اليمنية، تقود هذه الرؤية إلى نتيجة جوهرية: فمصدر التهديد لا يكمن في البحر ذاته، بل في الجغرافيا التي تمنحه القدرة على التأثير فيه. ولذلك، فإن أي استراتيجية تقتصر على حماية الملاحة، من دون معالجة هذا الواقع الجغرافي، ستظل تدور في حلقة الاحتواء، مهما بلغت كفاءتها العملياتية.

ساحل اليمن الغربي.. مركز الثقل الحاسم

إذا كان الاحتواء لا يكفي لتحقيق أمن مستدام، فإن الخطوة التالية تتمثل في تحديد مركز الثقل الذي تتوقف عليه ديناميات الصراع. وفي الحالة اليمنية، لا يكمن هذا المركز في البحر الأحمر ذاته، بل في الساحل الغربي، حيث تتحول السيطرة على الأرض إلى قدرة على التأثير في البحر.

فالنفوذ الذي تمارسه جماعة الحوثي في البحر الأحمر لا يستند إلى تفوق بحري، بل إلى سيطرتها على الشريط الساحلي المطل على أحد أهم الممرات البحرية في العالم. فالصواريخ والطائرات المسيّرة والزوارق الهجومية ليست مصدر القوة بحد ذاتها، وإنما أدوات تستمد فاعليتها من الجغرافيا التي تنطلق منها. ولذلك، فإن أي استراتيجية تركز على تحييد هذه الوسائل من دون معالجة الجغرافيا التي تمنحها قيمتها الاستراتيجية ستظل تعالج النتائج أكثر من الأسباب.

غير أن أهمية الساحل الغربي لا تقتصر على أمن البحر الأحمر، بل تمتد إلى كونه الركيزة الجغرافية التي استند إليها ميزان القوى داخل اليمن. فقد ظل، عبر التاريخ، بوابة الاتصال بالعالم الخارجي، وشريانًا للإمداد والتجارة، وعمقًا استراتيجيًا منح من يسيطر عليه مزايا لم توفرها المرتفعات الجبلية وحدها.

ومن هنا، فإن استعادة الساحل الغربي تحقق تحولًا استراتيجيًا مزدوجًا؛ فهي تزيل الأساس الجغرافي الذي تنطلق منه التهديدات الموجهة إلى الملاحة الدولية، وفي الوقت نفسه تعيد تشكيل ميزان القوى داخل اليمن عبر إضعاف الركيزة التي استندت إليها سلطة الحوثيين في شمال غرب البلاد. وبذلك يغدو أمن البحر الأحمر واستكمال استعادة الدولة اليمنية نتيجتين مترابطتين لتحول جغرافي واحد.

ويؤكد التاريخ اليمني هذه الحقيقة بوضوح. فقد أدرك العثمانيون أن السيطرة على تهامة وساحل البحر الأحمر شرط للحفاظ على نفوذهم في الداخل، وتكرر المنطق نفسه في حرب عام 1934 حين غيّر سقوط الحديدة ميزان الصراع، رغم استمرار تقدم قوات الإمام يحيى في الجبهة الجبلية. كما أعادت أحداث عام 2018 تأكيد الدرس ذاته؛ إذ أدى توقف عملية تحرير الحديدة بموجب اتفاق ستوكهولم إلى بقاء الساحل خارج سلطة الدولة، فاستمر معه مصدر التهديد البحري، واستمر معه أيضًا ميزان القوى الداخلي.

ومن ثم، فإن الطريق إلى أمن البحر الأحمر لا يبدأ في عرض البحر، بل على الساحل الغربي لليمن؛ وهناك أيضًا تبدأ الخطوة الحاسمة نحو استكمال استعادة الدولة اليمنية.

نحو الاستعادة الكلية للمبادرة الاستراتيجية

إن تحديد مركز الثقل الحقيقي للصراع يغيّر طريقة التفكير في كيفية معالجته. فإذا كان الساحل الغربي لليمن يمثل مركز الثقل الحاسم في معادلة أمن البحر الأحمر، فإن استعادة المبادرة الاستراتيجية لا تبدأ بتوسيع إجراءات الاحتواء، وإنما بتوجيه الجهد نحو هذا المرتكز الجغرافي الذي تتوقف عليه ديناميات الصراع.

ولا ينتقص ذلك من أهمية العمليات البحرية أو الضربات الجوية، فهذه ستظل أدوات ضرورية لحماية الملاحة الدولية والحد من المخاطر المباشرة. غير أن فعاليتها الحقيقية تتعاظم عندما تصبح جزءًا من استراتيجية أشمل تستهدف إزالة الأساس الجغرافي الذي يمنح التهديد قدرته على الاستمرار، بدل الاكتفاء بإدارة نتائجه.

ومن هذا المنظور، لا يعود أمن البحر الأحمر واستكمال استعادة الدولة اليمنية مسارين منفصلين، بل يغدوان هدفين متكاملين لاستراتيجية واحدة. فكل تقدم في بسط سلطة الدولة على الساحل الغربي ينعكس مباشرة على أمن الملاحة الدولية، وفي الوقت نفسه يعيد تشكيل ميزان القوى داخل اليمن بما يعزز فرص استعادة الاستقرار على المدى البعيد.

وتتجاوز دلالات هذه الرؤية حدود اليمن نفسها. فالاستقرار الإقليمي لا يتحقق بتأمين الممرات البحرية وحدها، بل أيضًا بمعالجة البيئات الجغرافية والسياسية التي تولد التهديدات. ومن ثم، فإن بناء منظومة أمنية أكثر استدامة يقتضي الجمع بين حماية الملاحة، وتعزيز قدرة الدولة، وتقوية المرونة الاستراتيجية للإقليم، بوصفها عناصر متكاملة في رؤية استراتيجية واحدة.

إن الجغرافيا لا تفرض مسار التاريخ، لكنها تحدد نقاط الارتكاز التي تتشكل عندها موازين القوة. وفي الحالة اليمنية، تشير معطيات الماضي والحاضر إلى الحقيقة نفسها: فالساحل الغربي ليس مجرد جبهة من جبهات الصراع، بل هو العقدة الحاكمة التي يلتقي عندها أمن البحر الأحمر مع استكمال استعادة الدولة اليمنية.

ومن هنا، فإن الانتقال من سياسة الاحتواء إلى الاستعادة الكلية للمبادرة الاستراتيجية لا يمثل مجرد تغيير في أدوات إدارة الصراع، بل تحولًا في فهم طبيعته. وعندما تُوجَّه الجهود إلى مركز الثقل الحقيقي، يصبح بالإمكان الانتقال من إدارة الأزمات إلى إعادة تشكيل البيئة الاستراتيجية التي أنتجتها. وعندها فقط يغدو أمن البحر الأحمر واستكمال استعادة الدولة اليمنية هدفين متلازمين لاستراتيجية واحدة، لا مسارين منفصلين لسياسات متفرقة.